مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 11/ العدد:02 (2021) ص 315-338

إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية وتفعيل سياسة التشغيل

The development strategy of small and medium entreprises as a mechanism to support local development and activate employment policy

طارق خاطر[1]*، إسمهان خاطر[2]

[1] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، tarek.khater@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، issmakhater@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/22 | **تاريخ القبول: 2021/11/02**

ملخص: لقد أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المواضيع التي تلقى اهتماما بالغا لدى مختلف البلدان والمنظمات الدولية كما نال اهتمام العديد من الاقتصاديين، ولعل السبب في ذلك يكمن في الدور الفعال الذي تؤديه هذه المؤسسات في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وكغيرها من الدول سعت الجزائر الى تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج خاصة بها وتخصيص هيئات دعم لأجل تنميتها وتطويرها وهذا لأهمية هذا القطاع الذي أصبح الرهان الأساسي لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم سياسة التشغيل بالجزائر. وسنتناول في هذا البحث استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتطوير عجلة التنمية المحلية ودفع عجلة التشغيل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، سياسة التشغيل

تصنيفات JEL : O1

Abstract

The issue of small and medium enterprises has become one of the topics that receive great interest in various countries and international organizations as well as the interest of many economists, and perhaps the reason for this lies in the effective role that these institutions play in developed and underdeveloped countries alike, and like other countries Algeria sought to Developing and promoting the small and medium-sized enterprises sector by setting up their own programs and allocating support bodies for their development and development, and this is due to the importance of this sector, which has become the primary bet to activate economic and social development and support employment policy in Algeria.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Local Development, Employment Policy.

JEL Classification Codes: O1

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تؤديه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وهو ما تؤكده تجارب العديد من البلدان، ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص عمل جديدة، إضافة إلى تأثيرها الفعال في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار وتعبئة المدخرات وتحقيق قيمة مضافة.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الدولية.فقد شهدت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولا نحو التنوع الاقتصادي إدراكا منها للدور المرتقب للقطاع الخاص بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، ومنذ بداية الثمانينات توالت عدة سياسات إصلاحية انطلاقا من إعادة الهيكلة ووصولا إلى خوصصة المؤسسات العمومية من أجل توفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الحكومة بعدة مبادرات بهدف تشجيع الشباب وصغار المستثمرين لإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة وذلك من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات، وتعمل على تأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وكذا وضع مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى الى تفعيل التنمية المحلية.

1-1. الإشكالية:

بناء على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية في ظل تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر؟**

1-2. أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مراحل تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن محيطها الاقتصادي، وتحديد حجم مساهمتها في تفعيل التنمية وخلق مناصب الشغل، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي توليها السلطات لهذا القطاع من المؤسسات وطبيعة الأدوار التي يراهن أن تلعبها داخل الاقتصاد الوطني، سواء فيما يخص التشغيل أو القدرة على دفع النمو الاقتصادي والناتج المحلي ورفع الطلب السلعي وتعبئة المدخرات، كل هذا في إطار التحديات والصعوبات العديدة التي تعاني منها هذه المؤسسات.

1-3. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الورقة البحثية وتماشيا مع طبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في استعراض ومناقشة الجوانب المختلفة ذات الصلة بتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أو تحليل دورها في التشغيل والتنمية المحلية، وهذا بالاعتماد على مختلف المصادر والمراجع العلمية المتاحة، حيث جاء تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مقاربة نظرية –، أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية وسياسة التشغيل بالجزائر

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مقاربة نظرية–

سنعمل من خلال هذا المحور على تقديم إحاطة نظرية موجزة لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن التطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها الاقتصادي بالجزائر.

2-1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ظهر مصطلح "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول. ومن بين تعاريف هذا النوع من المؤسسات نذكر:

2-1-1.تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توصيات المفوضية الأوروبية في أفريل 1996، من خلال ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة من خلال الحد الأدنى للموازنة، وفق الشروط التالية :(رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة، 2012، ص5)

- ✓ تشغل اقل من 250 عاملا.
- ✓ رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- ✓ تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %كحد أقصى.

2-1-2. التعريف المعتمد من قبل إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية: وضعت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يعُتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه، ومن أهم هذه المعايير:(سليمان ناصر، عواطف محسن، 2011، ص3)

- ✓ استقلالية الإدارة والملكية.
- ✓ محدودية نصيب المنشأة من السوق.
- ✓ ألا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى 1500 عامل.

- ✓ ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.
- ✓ ألا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 4.5 مليون دولار.
- ✓ ألا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار.

2-1-3.تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلي:

- **المؤسسة المصغرة** : تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- **المؤسسات الصغيرة** : الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز7 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 5ملايين أورو سنويا.
- **– المؤسسة المتوسطة** : توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا. (بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، 2008، ص4)

2-1-4.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية وفق ما يلي:

- يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار جزائري كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية.
- يقصد بالمؤسسة المتوسطة مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200مليون و2 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

- يقصد بالمؤسسة الصغيرة مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.
- يقصد بالمؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال ولها رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري. (المادة 4، الجريدة الرسمية، 2001، ص 6-8)

بناء على ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها :كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات) وتتمتع باستقلالية الملكية والإدارة ولها حصة محدودة في السوق ومحلية النشاط، والتي يتراوح عدد العمال فيها بين 1 إلى 250 عامل يتراوح رقم أعمالها السنوي ما بين 20 مليون و02 مليار دج، وتتراوح حصيلتها السنوية ما بين 10 إلى 500 مليون دج، بالإضافة إلى استخدامها كافة الأساليب الجديدة في الإنتاج ولإدارة وتقسيم العمل.

والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم 1: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الاعمال السنوي (بالدينار الجزائري)	الحصيلة السنوية (بالدينار الجزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون 01-18 المؤرخ بـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 2001/01/15.

2-2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحمل المؤسسات الصغيرة المتوسطة مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تدني حجم رأس المال :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضآلة النسبية لرأس المال وصغر ومحدودية حجمه ويتم تقديمه من أصحاب المؤسسة سواء في شكله العيني أو النقدي مما يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.

هذه الخاصية تمنح أيضا ملائمة لأنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وكذا ملائمة لأصحاب هذه المشروعات فتدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشاريع نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة. (ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، 2006، ص3)

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. (محمد يعقوبي، 2006، ص46)

- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، تحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير، العاملين، العملاء والموردون، كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم.
- القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.
- قدرتها على التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى. (علي السلمي، 1999، ص16)

2-3 أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهم أهداف هذا النوع من المؤسسات في الآتي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا رحبا لتحقيق أهداف تشغيل الشباب في المدن، وخلق فرص عمل أكثر وفرة بتخصيص رؤوس أموال محدودة للاستثمار مقارنة بمتطلبات المشروعات الكبرى، فضلا عن انخفاض متطلباتها للبنية الأساسية مما يحد من التكاليف الكلية اللازمة لإقامتها وتشغيلها وبالتالي تخفيف العبء على عاتق الدولة في هذا المجال.
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن، ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص. (بلوناس عبد الله، 2006، ص126)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- استعادت كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- العمل على توفير مجال واسع للتجديد والابتكار والتطوير والقدرة على المنافسة. (بوحرود فتيحة وعظيمي دلال، 2006، ص6)

2-4 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها الاقتصادي: مر هذا التطور بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى (1963-1982): اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص مما أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

المرحلة الثانية: (1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور له في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

المرحلة الثالثة انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج الاقتصادية السلبية المسجلة في مختلف القطاعات تم تبني خيار التوجه إلى اقتصاد السوق كحتمية اقتصادية لا مفر منها، لذلك فقد تم العمل على ما يلي:

- ✓ إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 لتكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

- ✓ إصدار قانون ترقية الاستثمار في 5-10-1992 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، وإنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها.

إصدار الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن النوي، 2006، ص241)

3. أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتناول في هذا الجزء أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

3-1. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فرض حتمية وضرورة إنشاء هيئات عديدة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها نذكر منها:

3-1-1. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 1994، فتم بذلك إنشاء أول وزارة تخص هذا القطاع بموجب المرسوم التنفيذي رقم211/94 المؤرخ في 1994/07/18 ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2010 ليتم بعد ذلك دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ضمن وزارة واحدة هي: وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 149/10 المؤرخ في 2010/05/28، حيث تتمثل مهامها فيما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.

- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المناولة والتعاونين الدولي والجهوي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين وتسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- القيام بالدراسات القانونية وتنظيم القطاع والدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. (أنفال نسيب، 2015، ص226)

3-1-2.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 /1996/9 أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولى متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تسعي إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلى:

- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية؛
- المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛

- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لإنجازها واستغلالها؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية. (ضحاك نجية، 2006، ص5)

3-1-3.وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات: طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-10-1993 فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أم بالرفض. (شريف غياظ، محمد بوقموم، 2008، 135)

3-1-4.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، وتقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، وتزيدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها؛
- منح وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي. (المادة 21، الجريدة الرسمية، 2001، ص6)

3-1-5.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004 وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين، ومن أهم وظائفها نذكر:

- تقديم القروض دون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

3-1-6.صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهو آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة إخفاق المشروعات الممولة. (شريف غياظ، محمد بوقموم، 2008، ص135)

3-2.الاجراءات المتخذة في الجزائر لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أصبح الاعتقاد بأهمية الاعتناء بقطاع م ص م راسخا لدى السلطات العمومية في الجزائر، وقد تكرس ذلك فعلا بإصدار قانون توجيهي لترقية م ص م بتاريخ 2002/12/12، والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع.

حيث حدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه م ص م وكذا برامج وآليات لتدعيم تنافسيتها، كما يعد إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بـ م ص م سنة 2002 اعترافا من السلطات العمومية بالدور الاقتصادي الهام المنتظر منه. ونشير إلى أن من هذه البرامج والآليات ما تم تجسيده فعليا وباشر نشاطه، ومنها ما هو في أطواره الأخيرة للتجسيد.

3-2-1.على الصعيد المحلي: لقد استفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 4 ملايير دينار من المخصصات الإجمالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005 والمقدر بما يعادل 55 مليار دولار. ويضطلع القطاع في إطار هذه المخصصات بالقيام بالمهام التالية:

أ- إنشاء وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2004/03/08: والذي يعد بحد ذاته مؤشرا قويا للاهتمام الذي توليه السلطات العليا للبلاد لترقية القطاع، وتسهر هذه الوكالة على وضع حيز لتنفيذ السياسة القطاعية عبر العمليات الأساسية التالية:

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل م ص م المقدر ب 1 مليار دج سنويا يمتد إلى غاية 2013، وقد قدم الاتحاد الأوروبي نحو 57 مليون أورو لإعادة تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم بالفعل تأهيل أكثر من 350 مؤسسة.
- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية م ص م (إنشاء، توقف، تغيير النشاط).
- ترقية وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير م ص م، وعلى ذلك تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجتمع دوريا بهدف إعداد برنامج وطني بهذا الخصوص كما تم الانطلاق في إعداد دراسة تشخيصية حول واقع التطوير التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط م ص م، حيث قامت الوزارة بتخصيص 100 مليون دج لإجراء دراسات وتحقيقات اقتصادية منها ما تم إنجازه كتلك التي أجريت حول: الصناعات الغذائية، مواد البناء والكيمياء-الصيدلة

وقد نشرت أهم معطيات هذه الدراسات في موقع الوزارة على الانترنت، ومنها ما هو في طور الإعداد، كما أعلن رئيس الجمهورية -أثناء تنظيم الجلسات الوطنية لـ م ص م في بداية 2005 عن إنشاء مؤسستين ماليتين هامتين تساهمان في تسهيل الحصول على القروض وهما:

- صندوق ضمان القرض الاستثماري لـ م ص م برأسمال قدره 30 مليار دينار، صندوق رأس مال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دينار.
- صندوق لضمان القروض البنكية الموجه لـ م ص م الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 والذي يساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل.

هذا فضلا عن مساهمة البنوك العمومية سنة 2003 بتمويل قدره 555 مليار دينار أي بنسبة 40.60 ٪ من مجموع التمويل مقارنة بنسبة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك بـ 353 مليار دينار أي 30.72 ٪ من مجموع التمويل.

ب– إنشاء 14 مركزا للتسهيل الذي يضطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ودعم إنشاء م ص م عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع.

ج– إنشاء 14 مشتلة (حاضنة) للمؤسسات في أهم الأقطاب الصناعية للجزائر، هذه المشاتل تلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها واقعيا.

د– كما تم إنشاء 48 مديرية ولائية لعبت دور المنشط والمتابع لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على المستوى المحلي، وكذا إنشاء 11 غرفة صناعة تقليدية وحرف إضافية لتقريب هيئات التأطير من الحرفيين، وقد بلغ عدد الحرفيين المسجلين لدى غرف الصناعة التقليدية حوالي 79850 حرفيا.

هـ– في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيميه في شكل شركات لمساهمات الدولة (SGP) للتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أنحاء الوطن.(عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، 2011، ص29-31)

3-2-2.على الصعيد الدولي:

- **برنامج "ميدا" لتنمية م ص م في الجزائر:** يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو-متوسطي، ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لـ م ص م من خلال التأهيل، وقد تم تحقيق إلى غاية جوان 2004،

حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن من إقراض المؤسسات.

- **التعاون مع البنك العالمي**: وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SEI)، تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) لوضع حيز التنفيذ "بارومتر م ص م" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.
- **التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**: تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل م ص م في فرع الصناعات الغذائية، والتي جسدت إحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لتشخيص هذا الفرع.

التعاون الثنائي: في مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/conform) إلى مرحلته الثالثة، حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة المتوفرة للمؤسسات والجمعيات المعنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. (عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، 2011، ص32-34)

4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية والتشغيل

4-1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة

أما في الجزائر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية، وبهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من' 75 %' خارج قطاع المحروقات، 67.3 % في قطاع النقل، 64.2% في قطاع الأشغال العمومية والبناء، وتجدر الإشارة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية بلغ نسبة 99.75% من إجمالي المؤسسات سنة 2006، ففي السنوات الأخيرة كان وزن المؤسسات (ص و م) في النسيج الاقتصادي قد تزايد حتى تضاعفت كثافتها إلى أكثر من 4 مرات.

والنتيجة التي يمكن أن نخرج بها هي أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها يمكن أن تمتص جزء لا يستهان به من الطاقة العمالية العاطلة، خاصة في ظل البطالة المتزايدة والتي تطورت في الجزائر من 19,8% سنة 1990م إلى 9 % في 2015. (عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، 2011، ص15)

والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر

الجدول 2: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر للفترة (2003-2013م)

	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013
التشغيل الإجمالي	6684056	8044220	8594243	9472000	9599000	10170000	10788000
مساهمة م ص م في التشغيل الإجمالي	705000	1157856	1355399	1888469	1724197	1848117	1915495
نسبة المساهمة	11%	14%	16%	20%	18%	18%	18%

المصدر: أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 233.

4-2.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي: يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة في الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية. والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام. (بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، 2013، ص9)

4-3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسات في الاقتصاد الوطني، أي الثروة الإضافية التي تحققها فهي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة، حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضمان ديمومة وظائفها من خلال خلق القيمة المضافة، فهي لا تكتفي بإقامة علاقة مع الهيئات التي تحصل منها على الخدمات والتي تبيع إليها منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة (وطنية وأجنبية).

حيث تعتمد عليها الدولة للخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد إن برامج الدعم وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياسات المتخذة لتشجيع هذا

القطاع ترجمة بالزيادة المستمرة في مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية. (نسيب انفال، 2015، ص234)

والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر

الجدول 3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (2003-2012)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	0.7%	0.6%	0.5%	0.5%	0.5%	0.6%	0.7%	0.6%	0.6%	0.6%

المصدر: نسيب انفال، مرجع سابق، ص 236.

4-4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية: للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يمكننا ملاحظته حتى في الجزائر إذ نلاحظ أن عددا كبيرا من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية .وهذا ما يؤدي تدريجا لو يتم الاهتمام به بصورة جيدة إلى تحقيق الاكتفاء ا لذاتي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بهذا النوع من المنتجات لعدم تطلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة وتتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز.

4-5. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، فهي تعمل على تعبئة

المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستو ى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، لتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم .(بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، 2013، ص ص 7،8)

5. الخاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التنمية المحلية من خلال وزنها الاقتصادي والاجتماعي الذي برز في اقتصاديات الدول المصنعة والذي جعل العديد من البلدان النامية توجه سياستها الإنمائية في اتجاه هذا النمط من المؤسسات معتقدة أنه يمكن أن يكون بديلا عن النمط القائم على الصناعة الثقيلة والتي فشلت في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة، والجزائر من بين هذه الدول التي رأت ضرورة تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن خلال البحث تبين لنا فعلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لقدرتها على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل حيث نتج عن تزايد عددها خلال الفترة (2003-2013) حوالي 1441053 منصب شغل في المتوسط مما ترتب عليه تقليص البطالة والتي وصلت سنة 2015 إلى9% ، كما ساهمت في زيادة الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة، بالإضافة الى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وتنمية الطلب على السلع الاستهلاكية وتعبئة المدخرات.

ويمكن ارجاع ذلك إلى استراتيجية الدولة ودعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجهود التي بذلتها في هذا المجال والتي تمثلت في انشاء هيئات تدعم هاته المؤسسات وتوسيع قاعدة التمويل الموجهة لها، فضلا عن القوانين المدرجة ضمن سياق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كل هذا كان له الأثر الواضح في تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والحوصلة العامة لهذا البحث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتبر من بين أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة.

6. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- علي السلمي،1999، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.
- ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.

- **المقالات:**

- شريف غياظ، محمد بوقموم، 2008، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول.

- **الرسائل والأطروحات:**

- أنفال نسيب، 2015/2014، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- **المداخلات:**

- الطاهر بن يعقوب، شريف مراد، يومي 8،7 أفريل 2008، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، يومي 5 و6 ماي 2013، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- حدة رايس ونوي فطيمة الزهرة، يومي18 ،19 أفريل 2012، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحكومة–دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- نجية ضحاك، يومي 17و18افريل 2006، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم :آفاق تجربة الجزائر، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف. الجزائر.
- فتيحة بوحرود وعظيمي دلال، يومي13 /14 نوفمبر 2006، تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورومغاربية، الملتقى الدولي حول "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبد الله بلوناس، يومي 17 و 18أفريل 2006. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف، الجزائر.
- عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن النوي، يومي 17 و 18أفريل 2006، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري–حالة الجزائر–، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف، الجزائر.
- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، يومي 15، 16 نوفمبر 2011، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة–مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- محمد يعقوبي، يومي 17 و 18أفريل 2006، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية–عرض بعض التجارب–، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف، الجزائر.
- سليمان ناصر، عواطف محسن، يومي 23،24 فيفري 2011، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.

- **القوانين والمواد:**

- المادة 21 من الامر رقم 01-03، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 22 اوت 2001.
- المادة 4، 5، 6، 7 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 2001/12/15.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 11 / N°: 02 (2021)
Page **315-338**

The development strategy of small and medium entreprises as a mechanism to support local development and activate employment policy

Tarek khater [1†], issmahan khater [2]

[1] University of Batna 1 (Algeria),
tarek.khater@univ-batna.dz
[2] University of Batna 1 (Algeria),
issmakhater@yahoo.com

***Received*: 22/10/2021** ***Accepted*: 02/11/2021**

Abstract
The issue of small and medium enterprises has become one of the topics that receive great interest in various countries and international organizations as well as the interest of many economists, and perhaps the reason for this lies in the effective role that these institutions play in developed and underdeveloped countries alike, and like other countries Algeria sought to Developing and promoting the small and medium-sized enterprises sector by setting up their own programs and allocating support bodies for their development and development, and this is due to the importance of this sector, which has become the primary bet to activate economic and social development and support employment policy in Algeria.

Keywords:
Small and Medium Enterprises;
Local Development;
Employment Policy.

JEL Classification Codes: O1

† Corresponding author